الأمم المتحدة

A/C.5/74/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
13 January 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مافرويانيس ..... (قبرص)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ترزي

المحتويات

البند 136 من جدول الأعمال: تخطيط البرامج *(تابع)*

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020

البند 139 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17320 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة 10:00.

البند 136 من جدول الأعمال: تخطيط البرامج *(تابع)* (A/74/6 (Plan outline) و A/74/6 (Sect. 2) و A/74/6 (Sect. 3) و A/74/6 (Sect. 4) و A/74/6 (Sect. 5) و A/74/6 (Sect. 6) و A/74/6 (Sect. 8) و A/74/6 (Sect. 8)/Corr.1 و A/74/6 (Sect. 9) و A/74/6 (Sect. 10) و A/74/6 (Sect. 11) و A/74/6 (Sect. 12) و A/74/6 (Sect. 13) و A/74/6 (Sect. 14) و A/74/6 (Sect. 15) و A/74/6 (Sect. 16) و A/74/6 (Sect. 17) و A/74/6 (Sect. 18) و A/74/6 (Sect. 19) و A/74/6 (Sect. 20) و A/74/6 (Sect. 21) و A/74/6 (Sect. 22) و A/74/6 (Sect. 24) و A/74/6 (Sect. 25) و A/74/6 (Sect. 26) و A/74/6 (Sect. 27) و A/74/6 (Sect. 28) و A/74/6 (Sect. 29) و A/74/6 (Sect. 29A) و A/74/6 (Sect. 29B) و A/74/6 (Sect. 29C) و A/74/6 (Sect. 29E) و A/74/6 (Sect. 29F) و A/74/6 (Sect. 29G) و A/74/6 (Sect. 30) و A/74/6 (Sect. 31) و A/74/6 (Sect. 34) و A/74/16 و A/74/67 و A/74/67/Corr.1 و A/74/108)

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Introduction) و A/74/6 (Sect. 1) و A/74/6 (Sect. 2) و A/74/6 (Sect. 3) و A/74/6 (Sect. 4) و A/74/6 (Sect. 5) و A/74/6 (Sect. 5)/Corr.1 و A/74/6 (Sect. 6) و A/74/6 (Sect. 7) و A/74/6 (Sect. 8) و A/74/6 (Sect. 8)/Corr.1 و A/74/6 (Sect. 9) و A/74/6 (Sect. 10) و A/74/6 (Sect. 11) و A/74/6 (Sect. 12) و A/74/6 (Sect. 13) و A/74/6 (Sect. 14) و A/74/6 (Sect. 15) و A/74/6 (Sect. 16) و A/74/6 (Sect. 17) و A/74/6 (Sect. 18) و A/74/6 (Sect. 19) و A/74/6 (Sect. 20) و A/74/6 (Sect. 21) و A/74/6 (Sect. 22) و A/74/6 (Sect. 23) و A/74/6 (Sect. 24) و A/74/6 (Sect. 25) و A/74/6 (Sect. 26) و A/74/6 (Sect. 27) و A/74/6 (Sect. 28) و A/74/6 (Sect. 29) و A/74/6 (Sect. 29A) و A/74/6 (Sect. 29B) و A/74/6 (Sect. 29C) و A/74/6 (Sect. 29E) و A/74/6 (Sect. 29F) و A/74/6 (Sect. 29G) و A/74/6 (Sect. 30) و A/74/6 (Sect. 31) و A/74/6 (Sect. 32) و A/74/6 (Sect. 33) و A/74/6 (Sect. 34) و A/74/6 (Sect. 35) و A/74/6 (Sect. 36) و A/74/6 (Income sect. 1) و A/74/6 (Income sect. 2) و A/74/6 (Income sect. 3) و A/74/7 و A/74/85 و A/74/92 و A/74/93 و A/74/108)

1 - **الأمين العام:** قال إن جميع أعضاء اللجنة الخامسة يعون التحديات العالمية المتنوعة والهائلة - من تغير المناخ إلى تفاقم النزاعات، ومن ازدياد اللامساواة إلى التعصب المتزايد - التي تواجهها المنظمة حاليا. وذكر أن التوقعات من الأمم المتحدة جسيمة. ومن حسن الحظ أن المجتمع الدولي يملك بين يديه عدداً من الاتفاقات والأطر والخطط الملهمة للتصدي للمشاكل التي يعانيها العالم وتحقيق التقدم المشترك - لعل أبرزها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويجب على المجتمع الدولي العمل بقدر أكبر من الإلحاح والطموح من أجل تحويل تلك الرؤى إلى واقع. وارتأى أن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي سيجري الاحتفال بها في عام 2020، تتيح فرصة سانحة لتجديد الالتزام بالتعاون الدولي، الذي تمس الحاجة إليه الآن أكثر من أي وقت مضى.

2 - ومضى يقول إن جهود الإصلاح الحالية ترمي إلى ضمان استناد المنظمة وأعضائها إلى تلك العقود من الخبرات والدروس، وإلى أن تكون المنظمة وأعضاؤها على أهبة الاستعداد لتحديات القرن الحادي والعشرين. وأعرب في هذا الصدد عن رغبته، قبل أن يعرض باستفاضة مقترحات الميزانية، في التطرق بإيجاز إلى الحالة الراهنة لعملية الإصلاح، لا سيما بالنظر إلى أن الميزانية البرنامجية لعام 2020 هي أول ميزانية برنامجية أُعدت وفقاً لخطة الإصلاح.

3 - وأفاد بأن الجمعية العامة، دعماً منها لخطة الإصلاح، اتخذت قرارات تاريخية حددت الخطوط العريضة لركيزة السلام والأمن والمنظومة الإنمائية وإدارة المنظمة. ومن شأن هذه المبادرات مجتمعة أن تجعل المنظمة أكثر مرونة وفعالية في الاضطلاع بولاياتها وأكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وخضوعا للمساءلة أمامها. وفي عام 2020، ستتركز الجهود على تنفيذ الإصلاحات، وجني ثمارها، وإجراء تعديلات إذا لم يكن التنفيذ يمضي على الطريق الصحيح. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف توفُّر التمويل الكافي والمستدام.

4 - وأشار إلى أن الإصلاح في مجال السلام والأمن يوفر قيادة موحدة تدمج بناء السلام على نحو أوثق في جميع أنشطة المنظمة. وطبق هذا النهج الجديد في أحدث التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن

وفي بعثات التقييم الموفدة إلى دارفور وهايتي ومالي. ولوحظت تحسينات في الاستراتيجيات القطرية والإقليمية، وفي التخطيط لعمليات الانتقال. وأضاف أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بلغ مرحلة متقدمة. وهدف الإصلاح واضح، وهو: تعزيز فعالية المنظومة وتماسكها وخضوعها للمساءلة وقدراتها بغرض تحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء ومساعدة البلدان في تسريع وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030. وذكر أنه جرى إنشاء منظومة للتنسيق الإنمائي مستقلة ومخوَّلة يوجد في محورها المنسقون المقيمون. وجرى تحديد مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بغرض تعزيز التوجيه الاستراتيجي للأنشطة الجارية على صعيد المنظومة دعماً لخطة عام 2030 والإشراف على تلك الأنشطة. وجرى إعداد أدوات وهياكل وآليات دعماً لعمل جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وزيد خضوع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للمساءلة أمام الدول الأعضاء في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحلياً أمام الحكومات المضيفة. وأفاد بأنه طرح أيضاً المزيد من المقترحات لإعادة تنظيم هيكل الأمم المتحدة الإقليمي؛ ولتعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في دعم الدول الأعضاء، ولا سيما في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

5 - وفيما يتعلق بالإصلاح الإداري، ذكر أنه يجري وضع أطر داخلية جديدة للمساءلة، وتُبذل جهود لتحسين العمليات وتوحيد نمطها وتسريعها. فإطار تفويض السلطة الجديد قد أُنشئ ويؤدي عمله، ويجري اتخاذ خطوات عديدة لدعم المديرين في سلطة اتخاذ القرارات الجديدة المعهود بها إليهم. وسيجتمع مجلس الأداء الإداري في وقت قريب لتقييم أداء المديرين. وسوف تؤدي لوحات المتابعة الإدارية الجديدة إلى تحسين الشفافية في استخدام الموارد وفي تنفيذ البرامج. وستكفل أول سياسة تقييم على نطاق الأمانة العامة إجراء تقييم سنوي ومنهجي لأداء البرامج. وأضاف أنه يجري استخدام سجل داخلي لتتبع إدارة الاستحقاقات في قياس التقدم المحرز على نطاق مسارات الإصلاح الثلاثة. وسيتيح ذلك إمكانية إجراء تصحيحات للمسار، والانتقال من التركيز على الهياكل والعمليات نحو التركيز على الإنجاز والنتائج. ويجري تعميم آليات لتمكين الإصلاح على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وسيؤدي مكعب بيانات الأمم المتحدة المعتمد حديثا إلى توحيد نمط التقارير المالية. وستركز خطة للعمل المناخي على خفض انبعاثات الكربون والمضي نحو تحييد أثر الانبعاث الكربوني في المقر وفي الميدان. وسيجري قريباً بدء العمل بمجموعة أدوات جديدة لتعزيز الابتكار، مدعومةً بلوحة متابعة لرصد استخدامها، وسيجري ذلك، مرة أخرى، على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

6 - وانتقل إلى الميزانية البرنامجية ذاتها، فذكَّر بأن الدول الأعضاء وافقت في عام 2017 على أكبر تغيير في عملية التخطيط والميزنة بالمنظمة منذ سبعينات القرن العشرين. وارتأى أن الانتقال من ميزانية برنامجية لفترة سنتين إلى ميزانية برنامجية سنوية يُشكِّل خطوة هائلة إلى الأمام باتجاه ميزنة أكثر واقعية وتركيز أكبر على النتائج. وسيكون من شأن ذلك تحسين دقة تقديرات الموارد، وإتاحة إمكانية التكيف بشكل أسرع مع التغيرات في الولايات. وسيُمكِّن ذلك المنظمة من تعديل التخطيط استناداً إلى الأداء الفعلي للبرامج، ومن ثم تحسين إنجاز الولايات وإخضاع المديرين للمساءلة عن النتائج الفعلية.

7 - وأردف قائلا إن أول ميزانية برنامجية تغطي فترة سنة واحدة قد أُعدت وفقاً لقرار الجمعية العامة 266/72 ألف. وأكد أن التحوُّل نحو ميزانية سنوية هو بالطبع سيرورة. فقد قررت الجمعية العامة بدء فترة تجريبية تمتد حتى عام 2022، واستفادت ميزانية عام 2020 بالفعل من مناقشات مستفيضة في لجنة البرنامج والتنسيق وفي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وبما أن المنظمة بدأت الأعمال التحضيرية للميزانية السنوية لعام 2021، فإنها ستستفيد من إرشادات الدول الأعضاء بشأن شكل العرض. وأفاد بأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 تتضمن معلومات بشأن جميع ركائز الإصلاح الثلاث، وكيف يُتوقع منها الإسهام في تحقيق نتائج ملموسة. وأشار إلى أن بعض تلك النتائج مبينة في المقترح المعروض على الدول الأعضاء؛ وأكد التزام المنظمة بتحقيق نتائج عديدة أخرى في السنوات المقبلة.

8 - وذكر أن الجمعية العامة قررت، في قرارها 266/72 ألف، تقسيم الميزانية البرنامجية المقترحة إلى ثلاثة أجزاء هي: موجز الخطة، والخطة البرنامجية، والاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف. وأفاد بأن مقترح ميزانية عام 2020 يتمشى بشكل مباشر مع الأولويات التي حددتها الجمعية العامة. ويسلّط موجز الخطة الضوء على التوجُّه السياسي للأمم المتحدة، وأهدافها واستراتيجيتها الأطول أجلاً، والتحديات المستقبلية. وكما في السابق، تدور الأهداف الطويلة الأجل حول برامج التحول التي وضعتها الدول الأعضاء. وترتبط تلك البرامج بأبواب الميزانية ذات الصلة، وهو ما يبين الكيفية التي ستدعم بها الأمانة العامة تنفيذها خلال سنة الميزانية. ولأول مرة، تتضمن وثيقة الميزانية تخطيط البرامج وأداءها

على السواء، فضلاً عن الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف، وهو ما يُمكِّن المنظمة من تقصير الدورة بقرابة سنتين، الأمر الذي يجعل الخطط والميزانيات وتقارير الأداء أقرب إلى نقطة التنفيذ.

9 - واستطرد قائلا إن المقترح يتضمن معلومات أوفى وملموسة أكثر عن عمل المنظمة وكيفية إسهامها في تحقيق النتائج. ويبين أكثر من ألف مثال التغيرات التي أسهمت المنظمة في تحقيقها - وهو ما يمثل ضعف عدد مؤشرات الإنجاز السابقة. ومن أجل كفالة تخطيط أكثر استجابة، ومرة أخرى للمرة الأولى، جرى تحديد ''تحدٍ'' و ''استجابة'' لكل برنامج فرعي، وذلك من أجل إيضاح الطريقة التي تنوي بها المنظمة أخذ الأداء والدروس المستفادة في السابق في الحسبان، كجزء من عملية تحسين مستمرة. ويجري عرض المعلومات في شكل يجعل الاطلاع عليها أسهل، مع التركيز على ما أنجز لصالح الجهات للمستفيدة. وأضاف أن الطابع المتغير لعمل المنظمة يُبين عبر السنين، مع تقديم شروح للفروق. وذكر أنه إذا نُظر إلى تلك العملية الجديدة ككل، فإن نتيجتها أغنى في محتواها وأقرب إلى واقع عمل المنظمة. فمديرو البرامج اعتمدوا نُهجا أقل انعزالية في تخطيطهم بغرض كفالة تناول مختلف مجالات العمل. وأحدث ذلك بدوره تغييراً داخلياً في العقلية. وباتت العروض السردية المستخدمة أفضل إلماماً بمختلف مجالات العمل التي تسهم في تحقيق النتائج، وهو ما يعزز التعاون والاتساق.

10 - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف، ذكر أن المنظمة تحتاج من أجل القيام بعملها وتحقيق النتائج المقررة إلى مبلغ 2,87 بليون دولار، وهو ما يمثل انعدام أي نمو بالقيمة الحقيقية مقارنةً بعام 2019، وذلك بالرغم من المبادرات الإضافية والأنشطة المقررة مؤخرا. وتمشياً مع منهجية الميزانية، تضمن مقترح الميزانية مبلغ 71,6 مليون دولار لإعادة التقدير الأولية للتكاليف، وهو ما أسفر عن احتياجات مجموعها 2,94 بليون دولار. ودعا مقترح الميزانية إلى تخفيض صافٍ قدره 96 وظيفة، وتضمن مبلغ 643,9 مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة.

11 - وأوضح أن هذه الأرقام تبين أربعة مجالات رئيسية للتغيير. فأولاً، رداً على طلبات تحقيق أقصى استفادة من الدعم المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقترح المنظمة زيادة تمويل مشاريع التعاون التقني بمقدار 3,3 ملايين دولار، أو بنسبة 10 في المائة. وستفي تلك المشاريع بالطلبات المتزايدة للدول الأعضاء بطريقة أكثر استجابةً ومرونة، وستكون مكملة لنظام المنسقين المقيمين بعد إصلاحه. واعترف بأن الكثيرين قد ينظرون إلى ذلك الرقم باعتباره رمزياً عند مقارنته بمجموع الميزانية، وهو مجموع ينبغي الاعتراف بجموده، ففال إن قصده هو إعطاء مؤشر بالغ الوضوح عن الأولوية التي توليها المنظمة للتنمية، وعن الأولوية المكفولة للتعاون التقني مع مشاريع الدول الأعضاء. وأضاف أنه لو كان يمتلك حرية التصرف أكثر، لكان يود توسيع نطاق ذلك التوجُّه في عمل الأمانة العامة، مع إيلاء المزيد من الاهتمام تدريجيا للتنمية ولدعم الدول الأعضاء ذاتها في مشاريعها.

12 - وثانياً، تسعى المنظمة إلى زيادة التمويل المقدم لتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم بمقدار 2,4 مليون دولار دعماً لتغيير الثقافة السائدة وتطوير القدرات التي يستند إليهما نجاح الإصلاحات. وسيكون الاستثمار في تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم لا غنى عنه لتحقيق التحوُّل في الثقافة السائدة المطلوب لبلوغ النتائج. وأفاد بأنه في ضوء الظروف العالمية الراهنة والتغيرات في التكنولوجيا وفي أساليب العمل، من الواضح أن أي منظمة تخفق في الاستثمار على نطاق واسع في موظفيها وفي تدريب موظفيها ستكون غير قادرة على مواجهة تحديات الأزمنة الجديدة بشكل ملائم. ومرة أخرى، ذكر أن مقترحه قاصر بصورة كبيرة مقارنةً بما كان يود فعله، لكنه يوفر إشارة واضحة إلى إيلاء الأولوية للتدريب وتحسين قدرات الموظفين لكي يكونوا قادرين على الإنجاز وفقاً لولايات المنظمة.

13 - وثالثاً، تقوم الأمم المتحدة حالياً بتشغيل ثلاث آليات تحقيق تغطي ميانمار، وداعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وسوريا. واستجابةً للطلبات الواردة من الجمعية العامة، تقترح المنظمة مبلغ 17,8 مليون دولار، يتضمن 60 وظيفة مؤقتة، للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

14 - ورابعاً، كلفت الجمعية العامة المنظمة بولايات جديدة وموسعة، وهو ما أسفر عن مقترحات متصلة بالميزانية قيمتها 18,2 مليون دولار، دعما للأنشطة الناتجة عن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان. وأجريت أيضاً تخفيضات قدرها 59,2 مليون دولار، تمثل وفورات ملموسة دون التأثير على التنفيذ الكامل والفعال للولايات.

15 - وأشار إلى أن عرض المعلومات المتعلقة بالاحتياجات المقترحة من الموارد، بما في ذلك المعلومات عن أجهزة تقرير السياسات، أصبح أسهل منالا. وتتضمن العناصر البصرية أشكالا ورسوما بيانية. وجرى تعزيز الشفافية عن طريق توفير منظور زمني ومعلومات مفصلة عن توزيع الموارد حسب البرامج الفرعية وفئات الميزانية. وذكر أنه تمشياً مع التزامه، ومع طلب الجمعية العامة، بجعل المنظمة أكثر استدامة بيئياً، توفر وثيقة الميزانية معلومات عن التدابير المتخذة من جانب جميع المكاتب نحو تحقيق ذلك الهدف. وعلاوة على ذلك، وللمرة الأولى، سخّرت المنظمة مشروع أوموجا للتخطيط المركزي للموارد لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة. ويُشكِّل أوموجا أحد العوامل التمكينية للميزانية السنوية ومن شأنه أيضاً تيسير رصد التنفيذ على الصعيد العالمي. وأشار إلى أن التغييرات في جميع الأجزاء الثلاثة من المقترح - موجز الميزانية، والخطة البرنامجية، والاحتياجات من الموارد - تسعى إلى أن تبيّن بشكل أفضل كيف تعمل الأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها.

16 - واسترسل قائلاً إن الميزانية البرنامجية المقترحة هي نتيجة لتفكير عميق في كيفية المضي قدما والتزام راسخ بالعمل المشترك الذي تقوم به المنظمة. غير أن المنظمة تواجه أزمة مالية حادة. ولمزيد من الدقة، تواجه المنظمة أزمة سيولة حادة. والمعادلة بسيطة: فبدون سيولة نقدية، لا يمكن تنفيذ الميزانية تنفيذا سليما. وبالنسبة لفترة السنتين الحالية، لم يعد تنفيذ الميزانية يستند إلى التخطيط البرنامجي بل إلى المبالغ النقدية المتاحة. ففي عام 2019، صدرت تعليمات للمديرين بتعديل نفقاتهم المتعلقة بالتوظيف وغير المتعلقة بالوظائف، وذلك بسبب القيود على السيولة. وذلك يقوّض تنفيذ الولايات ويتعارض مع جهود المنظمة الرامية إلى التركيز بقدر أقل على المدخلات وبقدر أكثر على النتائج. وأضاف أن هذا الوضع يعني أيضاً أن أنماط الإنفاق الخاصة بالمنظمة ليست مؤشراً دقيقاً عن احتياجاتها الحقيقية على مدار العام. بل إن أنماط الإنفاق هذه مؤشر يبين الأموال التي لم يتسنَ إنفاقها حسب الاقتضاء، لأنها لم ترد في وقتها. ولذا، قال إنه يحث أعضاء اللجنة على عدم خفض الاحتياجات لعام 2020 استناداً إلى أنماط الإنفاق السابقة، وهو نهج لا يمكن إلا أن يؤدي إلى مفاقمة حالة مقلقة بالفعل. وحث اللجنة، عوضاً عن ذلك، على السماح باستخدام الأرصدة غير المنفقة - حتى لو كانت صغيرة - لتكميل احتياطات السيولة.

17 - وأفاد بأنه كان، في وقت أبكر من عام 2019، اقترح تدابير لحل الأزمات المالية التي تواجه المنظمة. واستجابت الدول الأعضاء بشكل إيجابي لبعض المقترحات المتعلقة بميزانية حفظ السلام؛ وأعرب عن امتنانه لهذه الاستجابة التي ستؤدي إلى تخفيض، ولكن ليس إلغاء، الديون تجاه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. غير أن أزمة الميزانية العادية لم تُعالَج، واستمر تدهور الوضع. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، ستواجه المنظمة أكبر عجز على مدار العقد. وهي تواجه خطر استنفاد الاحتياطات النقدية المستمدة من بعثات حفظ السلام المغلقة، والدخول في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 دون مبالغ نقدية كافية لتغطية كشوف المرتبات.

18 - وارتأى أن الوضع كان سيكون أسوأ بكثير لو لم يعمل منذ كانون الثاني/يناير 2019 على تقليل الإنفاق، ومواءمة معدل الشغور الحقيقي في المنظمة مع المعدل المعتمد، وإدارة المبالغ النقدية على أساس شهري. وفي غياب تلك الخطوات، ما كان ليتوفر ما يكفي من السيولة لدعم افتتاح مناقشة الجمعية العامة والاجتماعات الرفيعة المستوى التي تُعقد بتكليف من الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2019. وذكر أنه اضطر، في الأسبوع السابق فقط، إلى اتخاذ تدابير استثنائية للتكيف مع مستوى النقص القياسي في النقد. فليس من الممكن شغل وظائف شاغرة، وسيقتصر السفر على الضروري منه فقط، وقد تلغى اجتماعات أو تؤجل، ولن تتاح خدمة بث الجلسات على الإنترنت بالنسبة للمناسبات غير المقررة، وسيلزم تعديل الدعم المقدم للاجتماعات. ولن يعود بوسع الأمانة العامة دعم أي مناسبات غير مقررة بعد الساعة السادسة مساءً. وستؤثر هذه الخطوات على العمليات في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي وفي اللجان الإقليمية. وأكد أن عمل المنظمة وإصلاحاتها عُرضة للخطر.

19 - وأثناء عرضه لمقترحات الميزانية البرنامجية لعام 2020، راح يكرر دعوته الموجهة إلى الدول الأعضاء بالتعهد مجددا بالوفاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي موعدها. ووجَّه الشكر إلى الدول الأعضاء التي فعلت ذلك. ووجَّه الشكر أيضاً إلى تلك الدول الأعضاء التي تبذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها. وحث الدول الأعضاء أيضا على النظر في اتخاذ تدابير لتخفيف العوائق الهيكلية التي تحول دون إدارة المنظمة لمواردها بفعالية أكبر.

20 - وأكد أن التنفيذ التام والفعال لبرنامج عمل المنظمة يعتمد على الدعم المالي الذي تقدمه الدول الأعضاء من خلال إقرار

مستويات واقعية للميزانية ودفع الأنصبة المقررة في أوانها لضمان تدفقات نقدية مستقرة ويمكن التنبؤ بها طوال السنة. وأعرب عن استعداده واستعداد ممثليه للإجابة عن الأسئلة وتهدئة المخاوف وتيسير القرارات.

21 - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/7)، فقال إن هذا التقرير جاء نتيجةً للدراسة المستفيضة التي خضع لها مقترح الميزانية المقدم من الأمين العام، بصيغته الواردة في الوثائق الرئيسية والمعلومات التكميلية المتصلة بالمقترح، وإنه استند أيضا إلى المعلومات التي قدمها الأمين العام وممثلوه خلال مناقشات اللجنة الاستشارية. ويغطي تقرير اللجنة الاستشارية الاحتياجات المقدرة من الموارد للأمانة العامة للأمم المتحدة، باستثناء الموارد المقترح تخصيصها للبعثات السياسية الخاصة، التي سيُقدّم بشكل مستقل استعراض مفصل لها.

22 - وأضاف أن اللجنة الاستشارية تقر بالتحدي المتمثل في عرض معلومات الميزانية بشكل ييسر المقارنة بين الموارد المقترحة لعام 2020 والموارد المعتمدة لفترة السنتين 2018-2019، بالنظر إلى عدم توافر مستوى اعتمادات مأذون به من الجمعية العامة لعام 2019 أو تقدير أولي لعام 2020، غير أنها ترى أنه كان من الممكن تقديم تفسير أو مبرر أوضح لخط الأساس المستخدم في إعدادها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عناصر إضافية، غير مشمولة في مقترح الميزانية الذي يجري تقديمه في الاجتماع الحالي، ستؤثر في المستوى الإجمالي للموارد المطلوبة لعام 2020. وتشتمل هذه العناصر على الاحتياجات المتعلقة بمشاريع التشييد الجاري تنفيذها، والمقترح المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وعدد من الأنشطة التي لم تحدد آثارها على الموارد حتى الآن. وذكر أن اللجنة الاستشارية تأمل أن يُنظر في هذه الاحتياجات الإضافية وفقا لإجراءات الميزنة المعمول بها.

23 - وأشار إلى أن الأمين العام ذكر أن مقترحه يتيح للمنظمة أن تنفذ ولاياتها بشكل كامل وبفعالية، وأنه يشتمل على تخفيضات قدرها 59.2 مليون دولار، بعد أن أُجْرِيَ استعراض داخلي للموارد. وترى اللجنة الاستشارية أن التغييرات في الموارد التي ستُعرض في مقترحات الميزانيات المقبلة يجب أن تكون أكثر وضوحا، لا سيما فيما يتعلق بالتغييرات الناشئة عن تدابير لتعزيز الكفاءة و/أو مكاسب في الإنتاجية و/أو تحسينات تقنية. وعلقت اللجنة الاستشارية أيضا باستفاضة على المنهجية المستخدمة في إعداد مقترح الميزانية لعام 2020 وعلى شكل المقترح وطريقة عرضه، وقدمت توصيات بشأن المقترحات المقبلة. وعلى وجه الخصوص، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُدرج تفسيرات واضحة وشاملة للمنهجيات المعتمدة التي ستُطبّق في سياق مقترحي الميزانية البرنامجية لفترتي الميزانية 2021 و 2022، في ضوء الأحكام المنطبقة من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 212/47 ألف و 266/72 ألف. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمين العام أن يحدد بوضوح أي أحكام وقواعد يقترح تعليقها أو وقف تطبيقها خلال الفترة التجريبية لتطبيق الميزنة السنوية.

24 - وتابع قائلا إن قيام الأمين العام بعرض الخطة البرنامجية ومقترح الميزانية لعام 2020 في تقرير موحد كي تستعرضهما بشكل متزامن الهيئات الفرعية المختلفة التي تقدم لها الخدمات نفس مكاتب الأمانة العامة تترتب عليه آثار من بينها أثره على الجلسات ذات الصلة التي تعقدها اللجنة الاستشارية مع مسؤولي الأمانة العامة، وعلى حسن توقيت عملية الاستعراض، وعلى دقة الوثائق ذات الصلة بالموضوع. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقيّم الأمين العام أثر التغييرات في دورة الميزانية على عمل هيئات الجمعية العامة الفرعية ذات الصلة، وأن يدرج مقترحات للحفاظ على الصيغة التعاقبية لعمليتي الاستعراض ويحيل النتائج إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

25 - وأردف بقوله إن اللجنة الاستشارية تقر بأن الانتقال إلى العمل بميزانية سنوية يشكل تحديا في حد ذاته، غير أنها ترى أن التحدي قد تفاقم بسبب الصعوبات الناشئة عن عرض معلومات الميزانية بصورة مجزأة، وغياب المعلومات المتعلقة بالفروق بين الموارد المقترحة لعام 2020 والاعتماد المخصص لعام 2019، وأثر طريقة العرض المنقحة على عملية الاستعراض التي تجريها اللجنة بنفسها. وعموما، فاللجنة ترى أن الشكل الجديد للميزانية لا يعزز الاتساق العام في الميزانية من حيث إقامة روابط واضحة وصريحة بين المقترحات المتعلقة بالموارد وأنشطة الأمانة العامة الصادر بها تكليف.

26 - واستطرد قائلا إن المعلومات البرنامجية والمعلومات المالية المتعلقة بكل برنامج فرعي أو عنصر أصبحت، في إطار شكل العرض الجديد، موزعة على أجزاء مختلفة من ملزمة الميزانية والمعلومات التكميلية، في حين أن المعلومات البرنامجية والمعلومات المالية كانت في السابق تُقدم مجتمعة، بطريقة أكثر تفصيلا، في المعلومات التكميلية لتيسير إجراء تحليل شامل لكل فئة من فئات الإنفاق على حدة. والمعلومات التكميلية المقدمة دعما لمقترح الميزانية لعام 2020

لا تتضمن توضيحا للتغييرات في المستوى المقترح للموارد إلا في حالات قليلة فقط. وكذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن ملزمة الميزانية تتضمن رسما بيانيا بالأعمدة يبين الفروق بين الموارد المقترحة لعام 2020 والاعتماد المخصص لعام 2019، ولكنها تلاحظ أيضا أن المعلومات السردية المصاحبة لها شديد العمومية في معظمها وخالية من أي معلومات مالية محددة. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى عدم تقديم معلومات مقارنة مجمعة على مستوى البرامج حسب الفئات، يُصعِّب تحليل التغيرات والاتجاهات العامة.

27 - واسترسل قائلا إن التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها تنطوي على تخفيض إجمالي قدره 11,4 مليون دولار في مقترح الميزانية الذي قدمه الأمين العام لعام 2020. وبوجه عام، لاحظت اللجنة أنه لا توجد تغييرات مقترحة في مخصصات الوظائف لعام 2020 في 16 بابا من أبواب الميزانية وباب فرعي واحد، في حين تُقترح تخفيضات صافية في 10 من أبوابها و 3 من أبوابها الفرعية. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها لكون الملاك المقترح لموظفي الأمانة العامة يُظهِرَ مرة أخرى زيادة في عدد ونسبة الوظائف العليا من الرتبة مد-1 وما فوقها، وقلقها من أن يكون للتخفيضات المستمرة في وظائف الفئة الفنية ذات الرتب الأدنى أثر سلبي على المبادرات الهامة لإدارة الموارد البشرية، مثل برنامج الفنيين الشباب، والجهود الأخرى الرامية إلى تحقيق أهداف هامة في مجال الموارد البشرية، مثل الأهداف المتصلة بالتوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين، وكذلك الجهود المبذولة لتجديد شباب القوى العاملة في الأمانة العامة. ومن ثمّ، توصي اللجنة الاستشارية، على أساس استثنائي، بعدم الموافقة على الإلغاء المقترح لست وظائف من رتبة ف-2 في الميزانية المقترحة لعام 2020.

28 - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية، علاوة على ذلك، تؤكد مرة أخرى على قلقها إزاء حالات الانتداب المؤقت لموظفين لشغل وظائف من الرتب العليا لفترات مطولة، وتوصي بملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة. وختم بالقول إن اللجنة الاستشارية قدمت أيضا عددا من الملاحظات والتوصيات بشأن الموارد غير المتصلة بالوظائف، بما يشمل تكاليف الموظفين الأخرى، والسفر، والخبراء الاستشاريين، والمنح والتبرعات.

29 - **السيد كيلابيلي** (بوتسوانا): تكلم بصفته رئيس لجنة البرنامج والتنسيق وعرض التقرير المتعلق بأعمال اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين (A/74/16)، فقال إن الاهتمام قد تركز، عند النظر في المسائل البرنامجية المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، بصفة خاصة على التغييرات البرنامجية المترتبة على قرارات الأجهزة والمؤتمرات الحكومية الدولية، أو المترتبة على مقترحات الأمين العام. وتمثل الدورة التاسعة والخمسون أول مناسبة تنظر فيها اللجنة في الوثائق المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة في الشكل الجديد الذي حددته مقررات الجمعية العامة الواردة في قرارها 266/72 ألف المتعلق بتغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، درست اللجنة، تمشيا مع ولايتها، موجز الخطة للميزانية البرنامجية المقترحة؛ والخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية لعام 2020؛ والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2018. ونظرت اللجنة أيضا في معلومات عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية.

30 - وأضاف أنه في ضوء الاختلافات بين الدول الأعضاء بشأن بعض جوانب الجزء الثاني، الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2018 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تستعرض الجمعية العامة جميع الخطط البرنامجية (1 إلى 28) من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 في دورتها الرابعة والسبعين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''تخطيط البرامج''. وفيما يتعلق بالتقييم، قدمت اللجنة توصيات محددة فيما يتعلق بتقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الصادرة بشأن عدد من إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وهياكل حقوق الإنسان، ونظرت في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/74/67 و A/74/67/Corr.1)، ولكنها لم تقدم أي توصيات بشأنه. وفيما يتعلق بالتنسيق، قدمت اللجنة توصيات محددة بشأن التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2018 (E/2019/10) وحثت الجمعية العامة على أن تحيط علما به. وأخيرا، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2019/10)، ولكنها لم تقدم أي توصيات بشأنه.

31 - **السيد بامية** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين بشأن البند 136 من جدول الأعمال، فقال إن اللجنة الخامسة أمامها مهمة معقدة وشاقة تتمثل في النظر في أول

خطة وميزانية برنامجيتين تُعَدَّانِ في شكل سنوي منذ ما يقرب من 45 سنة. ومنذ اعتماد الميزنة المبرمجة في عام 1974، أكدت المجموعة مرارا على أهمية التخطيط البرنامجي، ومن ثم أهمية دور لجنة البرنامج والتنسيق في تمكين الجمعية العامة من ترجمة ولاياتها إلى برامج قابلة للتنفيذ. ويجب على الجمعية العامة، سواء كانت تتصرف من خلال الجلسة العامة أو من خلال اللجان الرئيسية، أن تحتفظ بدورها في استعراض توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واتخاذ إجراءات بشأنها. وأفاد بأن المجموعة تُذَكِّرُ بأن لجنة البرنامج والتنسيق توفر المساعدة عن طريق تفسير الولايات التشريعية ووضع إجراءات التقييم من أجل تحسين تصميم البرامج وتجنب التداخل والازدواجية، وتواصل دعمها لاختصاصات اللجنة بوصفها الهيئة المعنية بالتخطيط والبرمجة والتنسيق من بين الهيئات الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

32 - وأضاف أن المجموعة، بعد أن درست تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، تشعر بالقلق لأن الأمانة العامة لم تلتزم بما قررته الجمعية العامة الواردة في القرار 266/72 ألف كما كان متوقعا. ولئن كانت الفترة التجريبية الحالية لتطبيق الميزنة السنوية حتما لن تخلو من العيوب إلى حد ما، فإن ذلك لا يمكن أن يبرر التجاهل الواضح لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها. وبما أن أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق بشأن الخطة البرنامجية وبشأن تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعدد من الكيانات، فقد اتخذت اللجنة خطوة غير مسبوقة تتمثل في إحالة الخطة البرنامجية برمتها إلى الجمعية العامة مرة أخرى كي تنظر فيها دون أن تقدم توصيات مصاحبة لها. وأعرب عن قلق المجموعة إزاء الجدول الزمني المضغوط الذي اتبعته الأمانة العامة لإعداد الميزانية البرنامجية، وتحليل اللجنة الاستشارية للمقترح، وتقديم المقترح إلى الجمعية العامة دون خطة برنامجية متفق عليها على المستوى الحكومي الدولي. فهذه الحالة شبيهة بحالة حكومة وطنية ليس لديها خطة وأولويات وطنية تُعِدُّ على أساسها الميزانية. وستتعرض شرعية ولايات المنظمة للخطر إذا هُمِّشَ أو أُهْمِلَ الإشراف الحكومي الدولي على عملية الميزانية والنظر الحكومي الدولي في المبادئ التوجيهية البرنامجية التي تقدمها لجنة البرنامج والتنسيق.

33 - وأردف بقوله إن المجموعة تدرك ضرورة التحلي بالكفاءة، ولذلك فهي على استعداد لأن تبدي مرونة فيما يتعلق بمسألة تحديد مواعيد متقاربة لعقد المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالخطة البرنامجية وبالميزانية البرنامجية. غير أن المجموعة تشدد على أن هذين البندين وثيقا الصلة ببعضهما ولكنهما ليسا مترادفين، ولذلك يجب أن تسير المشاورات المتعلقة بكل بند منهما في مسار منفصل. ومن أجل الامتثال للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، لن يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن مختلف أبواب الميزانية دون النظر في البرامج والبرامج الفرعية المناظرة لها.

34 - واستطرد قائلا إن المجموعة ستتناول، خلال المشاورات غير الرسمية بشأن هذا البند، جوانب هامة أخرى من عمل لجنة البرنامج والتنسيق، بما في ذلك تقييم برامج مكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقتصادية الإقليمية، وتقييم الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وستدعو المجموعة أيضا إلى زيادة التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة، لا سيما وأن اللجنة لم يُقدّم إليها في عام 2019 أي تقرير من تقارير هذه الوحدة.

35 - وتكلم عن البند 135 من جدول الأعمال، فقال إن الميزانية، التي توفر قاعدة الموارد التي تتيح للمنظمة أن تضطلع بدورها وتنفذ ولاياتها، ليست مجرد أداة مالية ومحاسبية، إنما هي انعكاس لرؤية الأمين العام الاستراتيجية للوفاء بالأولويات والولايات التي تتفق عليها الدول الأعضاء. وتدعو المجموعة الأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء إلى التقيد الصارم بقرارات الجمعية العامة. وبناء على ذلك، لا ينبغي إدخال أي تغييرات على منهجية الميزانية المعمول بها أو إجراءات الميزانية وممارساتها أو النظام المالي دون أن تستعرضها الجمعية العامة وتوافق عليها مسبقا. وبما أن الميزانية البرنامجية هي أحد أهم بنود جدول الأعمال التي تُنظَر في الجزء الرئيسي من الدورة، فيجب أن يُخصص لها الوقت الكافي في برنامج عمل اللجنة.

36 - وواصل حديثه قائلا إن المجموعة تعترف بأن الانتقال إلى ميزانية سنوية ينطوي على تحديات وتعترف بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتقديم مقترح الميزانية بصيغة أيسر، غير أنها تشعر بالقلق لعدم الحفاظ على الصبغة التعاقبية للاستعراض الذي تجريه لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية، مما يتعارض مع متطلبات الفقرة 12 من قرار الجمعية العامة 266/72 ألف. ولم يؤثر هذا الوضع على توقيت عمليات الاستعراض فحسب، بل أثر أيضا على دقة الوثائق ذات الصلة. وبما أن الاحتياجات المقترحة من الموارد تستند إلى خطة برنامجية لم توافق عليها الجمعية العامة بعد، فهناك تقويض للصلة بين

المقترحات المتعلقة بالموارد وأنشطة المنظمة الصادر بها تكليف. وذكر أن المجموعة لاحظت أيضا الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بمستوى التفاصيل في الشكل الجديد لمقترح الميزانية، وهي تتطلع إلى مناقشة هذه المسألة في مشاورات غير رسمية. وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة نفسها، لاحظت المجموعة غياب الوضوح والتبرير فيما يخص ''تدابير الكفاءة'' و ''مكاسب الإنتاجية''. وتتفق المجموعة مع اللجنة الاستشارية في ضرورة تقديم تفسيرات أكثر وضوحا إذا ما أريد تقديم تغييرات في الموارد متصلة بهذه المواضيع في المستقبل.

37 - واسترسل قائلا إن أربعة أعوام مرت على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولم يَتَبَقَّ إلا أقل من عقد على حلول الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف ذات الصلة، وإن المجموعة تود لذلك أن تُذَكِّرَ بأن لن يَتَسَنَّ إرساء دعائم السلام والاستقرار ما لم تُنَفَّذْ خطة التنمية. فالسلام والأمن الدوليان والتنمية الدولية وجهان لعملة واحدة. ومن ثم، فالمجموعة تدعو إلى تعزيز الركيزة الإنمائية في المنظمة. وتشعر المجموعة بالقلق إزاء ما تنطوي عليه الميزانية المقترحة من تخفيضات في موارد الهيئات الأساسية لهذه الركيزة. وهذه الهيئات تشمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الاقتصادية الإقليمية. وستسعى المجموعة في المشاورات غير الرسمية إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن التخفيضات المقترحة.

38 - ومضى يقول إن المجموعة لاحظت بقلق الاختلال المتزايد في التوازن بين الاشتراكات المقررة والتبرعات. ففي حين أن الاشتراكات المقررة تشهد انخفاضا مستمرا، تتضمن الميزانية المقترحة زيادة كبيرة في المساهمات الخارجة عن الميزانية مقارنةً بتقديرات عام 2019، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء وضع يمكن فيه، حتى عندما تضع الهيئات التشريعية الولايات والأولويات، أن تميل هذه الأولويات إلى المجالات التي تتلقى قدرا أكبر من التمويل الطوعي. وترفض المجموعة بشدة أي تلاعب من هذا القبيل في تنفيذ ولايات المنظمة، وتكرر تأكيد موقفها الثابت بأنه يجب تخصيص موارد كافية للوفاء بتلك الولايات. وأضاف أنه بعد أن لاحظت المجموعة نمو مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية بنسبة 34 في المائة بين عامي 2014 و 2020، فهي تشدد على أن جميع الوظائف الممولة من هذه الموارد يجب أن تنظم وتدار بنفس الصرامة التي تنظم وتدار بها الوظائف الممولة من الميزانية العادية، وأن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية يجب أن يظل متسقا مع سياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها.

39 - **السيد فالي دي أليدا** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي ممتن للأمين العام على تقديمه ميزانية برنامجية تركز بوضوح على النتائج وتعكس بصورة عادلة ودقيقة احتياجات المنظمة، وتحقق التوازن بين مراعاة الولايات الجديدة والناشئة واتباع أساليب عمل أكثر حداثة في مجال مهام الدعم. ومن شأن الانتقال إلى دورة سنوية أن يمكّن الميزانية البرنامجية من توفير الخفة التي تحتاجها الأمم المتحدة في عالم متغير. وينبغي أن تكون الميزانية استراتيجية، وأن تتضمن مستوى إجماليا من الموارد يكفل التنفيذ الفعال للولايات في المقر وفي الميدان، ويترك للأمين العام وفريقه من كبار المديرين المرونة اللازمة لتحقيق النتائج وأوجه الكفاءة في جميع مستويات المنظمة.

40 - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي لطالما أيد خطة الأمين العام للإصلاح، وهو يرحب بالنتائج التي تحققت بالفعل، مع الإقرار بأن من الممكن، ومن الواجب أيضا، اتخاذ مزيد من الخطوات لزيادة قدرة الميزانية البرنامجية على الاستجابة. وينبغي أن تركز خيرة العقول في الأمانة العامة على الإصلاح وتنفيذ الولايات بدلا من إدارة السيولة. وبما أن عملية الميزانية، التي تعاني أصلا من تصلب مفرط، تزداد افتقارا إلى المرونة بسبب الحالة النقدية الراهنة، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول الأعضاء إلى دفع مساهماتها بالكامل وفي الوقت المحدد.

41 - وأردف قائلا إن اللجنة الخامسة تضطلع بدور رئيسي في دعم رؤية الأمين العام وتحقيق هياكل دعم أفضل، ولامركزية تنم عن حنكة أكبر، وزيادة الشفافية، وتعزيز المساءلة. ويجب أن يعكس ما تقرره بشأن الميزانية البرنامجية ذلك الدور. وختم بالقول إن الاتحاد الأوروبي مدافع قديم العهد عن تعددية الأطراف الفعالة، ويكرر تأكيد التزامه بتزويد المنظمة بالموارد اللازمة للوفاء بالولايات التي عهدت بها الدول الأعضاء إليها.

42 - **السيد غفور** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن وجود أمم متحدة تتسم بالدينامية أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى في وقت تتعرض فيه تعددية الأطراف

للخطر. وإن الرابطة تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة مرونة المنظمة وقدرتها على الاستجابة، ولتحسين الوفاء بولاياتها. وحتى تكون الأمم المتحدة فعالة، فهي تحتاج إلى إجراءات قوية ومعقولة لتخطيط البرامج والميزنة. وذكر أن الانتقال من ميزانية تغطي سنتين إلى ميزانية تغطي سنة واحدة يتيح الفرصة لتحسين عملية الميزنة، ولكن ينبغي للجنة ألا تتجاهل الإجراءات المعمول بها والتي أثبتت جدواها في تيسير إجراء مناقشات دقيقة بشأن الميزانية في الماضي. وإذ تحيط الرابطة علما بتعليقات اللجنة الاستشارية على الشكل الجديد لعرض الميزانية، فهي تعترف بأن الانتقال معقد، ولكنها تشجع الأمانة العامة على الاستفادة باستمرار من أفضل الممارسات، إذ ترى أن هناك مجالا للتحسين.

43 - وأردف قائلا إنه على الرغم من أن الميزانية العادية للمنظمة لم تزد بالقيمة الحقيقية، لا تزال ولايات المنظمة تتزايد باطراد. ويجب على الدول الأعضاء أن تكون واقعية، لأنها لا تستطيع أن تطالب الأمم المتحدة بأن تفعل المزيد بينما تعطيها القليل. ويجب أن تكون موارد الأمم المتحدة متناسبة مع الولايات التي طُلب إليها الوفاء بها. وعلى الرغم من أنه ينبغي ألا تجرى في المنظمة تخفيضات اعتباطية في الميزانية المقترحة، أو حبس متعمد للموارد، ظلت تلك الممارسات حقيقة واقعة لسنوات. وإذا تركت تلك القيود المصطنعة دون ضابط، فلن تؤدي إلا إلى تقويض جهود المنظمة. وبما أن الأمين العام قد أعلن التزامه بتحقيق نتائج على أرض الواقع، يجب على الدول الأعضاء أن تدعم جهوده من خلال أقوالها وأفعالها.

44 - واختتم قائلا إن الرابطة إذ تلاحظ أن التقديرات الأولية لتمويل البعثات السياسية الخاصة تمثل أكثر من 22 في المائة من الميزانية المقترحة لعام 2020، ومع تقديرها لدور البعثات في أعمال المنظمة المتصلة بالسلام والأمن الدوليين - ترى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تناقش بجدية ترتيبات تمويل تلك البعثات، وأن تقارن ترتيبات التمويل تلك بنظيراتها المتصلة بالأولويات الإنمائية الأخرى. والإصلاح الجاري لهيكل السلام والأمن في المنظمة يجعل هذا الاستعراض أكثر أهمية.

45 - **السيد لوبير** (سويسرا): تكلم أيضا باسم ليختنشتاين، فقال إن المنظمة، التي تمس الحاجة إليها أكثر من أي وقت مضى، تستمد قوتها من قدرتها على الوفاء على النحو الواجب بالولايات التي تعهد بها إليها الدول الأعضاء، ومن امتلاك الموارد الكفاية لتحقيق الأهداف الطموحة المحددة في الميثاق وفي الوثائق الأساسية بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والدول الأعضاء مسؤولة بصورة جماعية عن ضمان مستوى مناسب من الموارد، مستخدمة عملية تخطيط الميزانية وتنفيذها كأداة رئيسية لتحقيق استراتيجيتها.

46 - وأضاف قائلا إنه في حين ترحب سويسرا وليختنشتاين باعتماد مقترحات الإصلاح القائمة وتنفيذها على وجه السرعة، فهما تريان أن الإصلاح يجب أن يكون أوسع من ذلك. وفي الوقت الذي تواجه فيه المنظمة وضعا صعبا نتيجة مشاكل السيولة الدائمة، فهما تؤيدان تعزيز دور الأمين العام بوصفه المسؤول الإداري الأول. وينطوي ذلك الدور على الالتزام بالحفاظ على المساءلة والشفافية إزاء الدول الأعضاء. ويجب على الدول الأعضاء، من جانبها، ألا تدير المنظمة إدارة تفصيلية، من خلال إنشاء فرادى الوظائف أو إلغائها، على سبيل المثال.

47 - وتابع قائلا إنه لكون الوقاية خير من العلاج، تكتسي جهود منع نشوب النزاعات أهمية حيوية، ولها مبررات تجعلها في صميم خطط الأمين العام للإصلاح. ولكي تحقق تدابير منع نشوب النزاعات والوساطة إمكاناتها، يجب أن تكون محور الاهتمام وأن تحظى بتمويل كاف. وباتباع النهج ذاته إزاء مسألة المساءلة، أعرب الوفدان عن تأييدهما الراسخ لمحاسبة مرتكبي أخطر الجرائم، ولذلك رحبا بإدراج الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 في الميزانية العادية.

48 - ومضى قائلا إنه لكي تحقق الأمم المتحدة أهدافها، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، ومن أجل منع نشوب النزاعات وبالتالي تعزيز السلام والأمن، يجب أن يكون لها ركيزة قوية فيما يتصل بحقوق الإنسان. أما الركيزتان الأخريان للمنظمة - التنمية المستدامة والسلام والأمن - فترتبطان بركيزة حقوق الإنسان. وتمثل تلك الركائز أولويات أساسية، وتشكل جزءا لا يتجزأ من برنامج الأمين العام للإصلاح. وسويسرا وليختنشتاين ملتزمتان بضمان حصول ركيزة حقوق الإنسان على الموارد اللازمة من الميزانية العادية للوفاء بالولايات التي أسندتها الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة.

49 - **السيد بلانشار** (كندا): قال إن وفد بلده يؤيد بصدق مقترحات الأمين العام المتعلقة بالميزانية البرنامجية، بما في ذلك الزيادة المرتقبة بنسبة 10 في المائة في تمويل مشاريع التعاون التقني فيما يتعلق

بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورغم أن تلك الزيادة صغيرة، فهي تشجع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الأمانة العامة في السعي إلى تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، مما يساعد على الحفاظ على مصداقية العمل المتعدد الأطراف. وتؤيد كندا أيضا المقترح الداعي إلى زيادة التمويل المتصل بتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم. وأضاف أنه على الرغم من إحراز تقدم في إصلاح منظومة الأمم المتحدة، فإن موظفي الأمم المتحدة – الذين يتراوحون بين المنسقين المقيمين وموظفي الأمانة العامة – يحتاجون إلى المساعدة للتكيف مع المهام الجديدة. وأشار إلى أن كندا، التي تفخر بدفع ما عليها من مستحقات بالكامل وفي الوقت المحدد، تشعر بالحزن إزاء أزمة السيولة التي تواجهها المنظمة. وكما أوضح البيانان اللذان أدلي بهما باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي، يجب على الدول الأعضاء أن تقوم بدورها في مساعدة المنظمة على النجاح. ففي وقت تتزايد فيه أهمية دور الأمم المتحدة، ينبغي عدم بذل أي محاولات لإضعاف مهمتها وفعاليتها من خلال الحد من تدفق الأموال إليها.

50 – **السيدة نورمان – شالي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن التغييرات في ميزانية المنظمة، التي طالما دعت إليها الولايات المتحدة، تمثل إنجازا لبرنامج الأمين العام للإصلاح، وينبغي أن توفر موارد يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل. وأضافت قائلة إنها تود أن تؤكد للأمين العام أن الولايات المتحدة تأخذ على محمل الجد الشواغل المالية التي ذكرها، وستواصل القيام بدورها من خلال ضمان تلقي مدفوعاتها، مع مراعاة سنتها المالية وتوفر الأموال. وذكرت أن وفد بلدها يثني على التغييرات التي أدخلت على شكل الميزانية، بالتركيز على النتائج وتولي زمام الأمور من جانب كبار المديرين، ويحث على مواصلة الابتكار والتحسين في ذلك الصدد. ومع أن استخدام مقاييس الأداء بدلا من مؤشرات الإنجاز أمر جدير بالترحيب، فإنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لجعل مقاييس الأداء تلك أداة للمساءلة السليمة.

51 – وتابعت قائلة إن التغيير الذي أدخل على شكل الميزانية بحيث تغطي سنة واحدة هو أيضا فرصة لإعادة تقييم ما هو مطلوب للوفاء بالولايات، لا سيما بالنظر إلى الإدارات الأربع المنشأة حديثا أو التي أعيد تنظيمها في إطار خطة الأمين العام للإصلاح. ويجب على جميع الإدارات والمكاتب أن تبذل مزيدا من الجهود لتحديد الازدواجية وإزالتها. وينبغي للجنة الخامسة، عند النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة، أن تبحث عن أوجه الكفاءة في جميع أجزاء الميزانية، وينبغي لذلك البحث عن أوجه الكفاءة ألا يقتصر على فصل الموارد أو أن يخضع لها.

52 – وأردفت قائلة إن من دواعي القلق وجود احتياجات إضافية، والممارسة المتصلة بإعادة تقدير التكاليف، مما يؤدي إلى احتمال إضافة أكثر من 200 مليون دولار إلى الميزانية البرنامجية المقترحة. وفي حين أن بعض الموارد الإضافية تنتج عن الأنشطة الجديدة الصادر بها تكليف، وسيجري تقييمها لتحقيق كفاءة الميزنة، فإن العديد مما يسمى ''إضافات'' هو في الواقع احتياجات متوقعة ومتكررة. وأفضل مثال على ذلك هو مشاريع التشييد الجارية، ولكن هناك أمثلة أخرى على التكاليف التي تتكرر كل سنة بمبالغ متقلبة. ومن الممكن، بل من الواجب، إدراج التقديرات في المقترح، بحيث يمكن تحليلها على النحو المناسب في سياق مستوى الميزانية بأكملها والميزانية اللاحقة. وأشارت إلى أن وفد بلدها يتوقع في الأجل الطويل أن تقل التقلبات في كل ميزانية سنوية، وأن تلغى ممارسة إعادة تقدير التكاليف. واختتمت قائلة إنها تتطلع إلى المشاركة البناءة في اعتماد مستوى ميزانية يعكس إصلاحات الأمين العام، ويحافظ على الانضباط المالي، ويكفل للمنظمة الموارد التي تحتاجها لأداء مهامها في المجالات الرئيسية ذات الأولوية.

53 – **السيدة شوي أيلونغ** (الصين): قالت إن وفد بلدها يرغب في طرح عدد من النقاط. أولا، تخطيط البرامج – وهو من الأشكال الملموسة لولايات المنظمة – يجب دائما أن يكون عملية تتولى مسؤوليتها وقيادتها الدولُ الأعضاء وأن تتقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تحترم صلاحيات أجهزتها الرئيسية. وأضافت أن وفد بلدها، إذ يؤمن بالمقولة الصينية القديمة بأن الإعداد يؤدي إلى النجاح بينما يؤدي غياب الإعداد إلى الفشل، يدعو إلى الاعتراف على النحو الواجب بدور تخطيط البرامج، وإلى أن تراعي العملية إلى أقصى حد مصالح الدول الأعضاء وتطلعاتها، وإلى السعي إلى تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء. وثانيا، ينبغي أن يركز تخطيط البرامج، بوصفه الدليل السياساتي لأنشطة المنظمة، بشكل أكبر على خطة عام 2030، مع التأكيد على الأولويات، بما فيها النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتنمية في أفريقيا. وينبغي للدول الأعضاء أن ترصد وتقيّم تنفيذ البرامج من أجل تحقيق تحسن مستمر في كفاءتها وفعاليتها وشفافيتها والمساءلة عنها. وثالثا، بالنظر إلى ما تقدمه لجنة البرنامج والتنسيق من إسهام منذ أمد طويل في أعمال اللجنة

الخامسة، ينبغي دعم مهامها ودورها، وتعزيز دورها في المداولات، واتباع تسلسل المناقشة المتعلقة بتخطيط البرامج في الهيئات ذات الصلة.

54 - ورابعا، ينبغي أن يشكل تخطيط البرامج الأساسَ لإعداد الميزانية، فالمنطق الجوهري لعملية الميزانية في المنظمة هو أن الولايات التشريعية تشكل نقطة البداية، لتنتقل بعد ذلك إلى البرامج والبرامج الفرعية وتنتهي بالميزانية البرنامجية، التي تضمن أداء المنظمة لمهامها وتشكل جزءا أساسيا من إدارة المنظمة. وأكدت أن الصين تؤيد التمويل الكافي والمستدام للبرامج، ولا سيما البرامج التي تركز على التنمية، وتدعو اللجنة الخامسة إلى زيادة إشرافها على الموارد الخارجة عن الميزانية وإدارتها لضمان أن يتسم استخدامها بالشفافية والتنظيم وأن يتماشى مع سياسات الأمم المتحدة. وخامسا، يجب أن يتقيد وضع ميزانية سنوية لفترة تجريبية، كجزء أساسي من الإصلاح الإداري للأمين العام، تقيدا صارما بقرارات الجمعية العامة، بالنظر إلى الآثار التي تخلفها التجربة على تنفيذ الولايات وهي تُطبق، والآثار التي تخلفها على إدارة الميزانية في المستقبل. وبناء على ذلك، ينبغي تنفيذ الولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 266/72 ألف عن طريق التقيد بالإجراءات والشكل المحددين، وتحسين الدقة والواقعية في إعداد الميزانية، وتعزيز أداء الميزانية والرقابة الداخلية، وكفالة حصول الدول الأعضاء على المعلومات اللازمة لها لإجراء استعراضها.

55 - وأضافت أن جمهورية الصين الشعبية، في السنوات السبعين التي انقضت منذ تأسيسها، حققت الكثير في قضية النهوض بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية وتسهم بشكل كبير في السلام والتنمية العالميين. وهي لا تزال في الوقت نفسه بلدا ناميا تماما يواجه المشكلة البارزة المتمثلة في التنمية غير المتكافئة وغير الكافية. وبوصفها بلدا ناميا مسؤولا وثاني أكبر مساهم في ميزانية المنظمة، فقد أوفت بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد، مبرهنة بأفعالها على دعمها الثابت لقضية الأمم المتحدة ولتعددية الأطراف.

56 - **السيدة خين** (ميانمار): قالت إن وفد بلدها يدرك تماما الدور والمسؤوليات المحددة للجنة الخامسة، ولذلك فإنه لا يعتزم بدء مناقشة مواضيعية بشأن مسائل حقوق الإنسان. إلا أنها أعربت عن رغبة الوفد في إبداء تحفظات جدية بشأن آلية التحقيق المستقلة لميانمار، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة (A/74/6 (Sect. 8))، وتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/74/7)، وتقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/74/16). وذكرت أن وفد بلدها، كما أفاد في مناسبات سابقة، يرفض إنشاء الآلية ولن يتعاون معها. وأشارت إلى أن الآلية نتاج لنمط قرارات اتخذها مجلس حقوق الإنسان تتسم بدرجة كبيرة من الاستقطاب والتحيز والتمييز، ولا تعدو كونها مجرد إضافة إلى آليات حقوق الإنسان القائمة التي تركز على دولة عضو واحدة، مما يؤدي إلى الازدواجية وتبديد الموارد. ومع أن ميانمار تبدي تقديرا كبيرا لعمل الأمم المتحدة، وجعلت من التعاون مع المنظمة مبدأ أساسيا لسياستها الخارجية، ولا تخشى الرقابة من جانب المجتمع الدولي، فليس أمامها من خيار سوى رفض المحاولات المتعددة الجائرة والفاضحة لممارسة ضغوط سياسية لا مبرر لها عليها، وما يقترن بها من اتهامات لا أساس من الصحة تتذرع بحقوق الإنسان.

57 - وأفادت بأن ميانمار كانت محور تركيز ما لا يقل عن سبع آليات، بما في ذلك البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، مما أدى إلى إنفاق أكثر من 35 مليون دولار من الميزانية العادية، التي تواجه مواردها مخاطر. وأسفرت أساليب التحقيق المعيبة التي تتبعها الآليات عن تقارير أحادية ومتحيزة لا حصر لها تتضمن روايات مثيرة وتنتهك سيادة البلد. وتجاوز العديد من هذه الآليات نطاق ولاياتها إلى حد كبير، وأبدى عداء تجاه حكومة ميانمار المنتخبة ديمقراطيا وشعبها المحب للسلام. أما آلية التحقيق المستقلة فهي محاولة أخرى لتأييد روايات لم يُتحقق منها جمعتها البعثة الدولية لتقصي الحقائق، وتجهيز قضايا لمحاكم مقبلة لن تقبلها ميانمار أبدا. وأشارت إلى الموارد المقترحة لآلية التحقيق المستقلة لعام 2020، فقالت إنها وحدها تجاوزت 15 مليون دولار؛ وبذلك يصل مجموع النفقات للسنتين منذ إنشائها إلى حوالي 27 مليون دولار ويمثل ما يقرب من 26 في المائة من موارد الأمم المتحدة للشؤون القانونية ككل. وسيُمول مستوى ملاك الموظفين المقترح البالغ 62 موظفا بالكامل من الميزانية العادية، وليس من المعروف إلى متى ستستمر الآلية.

58 - وأضافت أن إحدى المسؤوليات الرئيسية للجنة الخامسة تتمثل في ضمان وجود موارد كافية لإنجاز الولايات بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. وأعربت عن رغبة وفد ميانمار في تذكير اللجنة بأن معالجة حالة طويلة الأمد ومعقدة تتطلب تعاونا وفهما كاملا لواقع هذه الحالة. وأكدت أن المشكلة لن تحل بمجرد تمكين عدة آليات زائدة عن الحاجة مشكوك في حيادها من استخدام ما لدى المنظمة من موارد شحيحة. ومن الأفضل أن توجه هذه النفقات غير المتناسبة التي تصرف على ميانمار إلى مساعدة عملية الإعادة إلى الوطن

الجارية. فبدون موافقة البلد المعني وتعاونه، لا يمكن لأي آلية أن تحقق نتائج ملموسة.

59 - واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يود أن يؤكد من جديد أن حكومة ميانمار لا تعارض المساءلة عن أي فعل غير مشروع، وأنها مستعدة لمعالجة مسألة المساءلة وقادرة على ذلك، وتعرب عن تعاطفها بإخلاص مع المتضررين من المشكلات التي تشهدها ولاية راخين. غير أنه خلافا لافتراض التخطيط الوارد في الخطة البرنامجية المقترحة، إن ميانمار لن تعمل مع آلية التحقيق المستقلة، لكونها تعارض ازدواجية المعايير وتطبيق حقوق الإنسان بانتقائية وتمييز. وأشارت إلى أن الممارسة المتمثلة في إدماج نتائج قرارات مجلس حقوق الإنسان المسيَّسة والخاصة ببلدان بعينها في أنشطة الشؤون القانونية للأمم المتحدة، تقوض منظومة الأمم المتحدة ونظام القانون الدولي. وأكد عدد من وفود لجنة البرنامج والتنسيق أنه يشاطر تماما شواغل ميانمار المشروعة، وأعرب عن معارضته الشديدة لإدراج آلية التحقيق المستقلة في الميزانية البرنامجية المقترحة وعن عدم موافقته على ذلك. واختتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها وإن كان يؤيد تماما عمل المنظمة الرامي إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، فإنه يرى أن اللجنة الخامسة ينبغي لها أن تنظر بجدية خلال مشاوراتها اللاحقة في إنهاء ممارسة إضاعة الوقت وتبديد الموارد على آليات تمييزية لا مبرر لها تستهدف دولة عضو واحدة وتؤدي إلى الازدواجية.

60 - **السيدة آل ثاني** (قطر): قالت إن وفد بلدها يواصل دعمه الكامل لإصلاحات الأمين العام التي تهدف إلى زيادة الكفاءة والشفافية والمساءلة في المنظمة وتحسين أداء مهامها في القرن الحادي والعشرين. وأعربت عن موافقة الوفد على مضمون الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030. وذكرت أنه يدعم الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ويدعو إلى توفير موارد من الميزانية العادية لها. فمن شأن تخصيص هذه الموارد أن يتيح حسن التخطيط والتنبؤ وأن يعزز شفافية الآلية ومصداقيتها.

61 - وختمت بالقول إنه من أجل ضمان تنفيذ ولايات المنظمة في مجالي السلام والأمن الدوليين على الوجه الأمثل وبصورة متسقة، أعلن بلدها في عام 2018 عن تقديم دعم للموارد الأساسية للأمم المتحدة تضمن مساهمة في الصندوق الاستئماني المحدد الغرض لنظام المنسقين المقيمين.

62 - **السيد هوشينو** (اليابان): قال إنه نظرا لأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 هي الأولى من نوعها منذ بداية مرحلة تنفيذ إصلاحات الأمين العام في كانون الثاني/يناير 2019، فإنه يود أن يشير إلى أن وفد بلده يشدد على أهمية تحقيق القدر الكامل من الشفافية والمساءلة أثناء مناقشة تلك الإصلاحات. وأضاف أنه في هذا الصدد، سيتدارس وفد اليابان بعناية المنهجية المستخدمة، ولا سيما في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وما يرتبط بها من احتياجات الميزانية. ومع أن وفد اليابان يلاحظ أن الأمين العام اقترح ميزانية لعام 2020 قدرها 2,8683 بليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، فإنه يعرب عن رغبته في إجراء تقييم موضوعي للمستوى العام للميزانية والاستفادة من تكوين صورة شاملة عن تلك الميزانية، تشمل العناصر غير المدرجة في المقترحات الحالية ولكن من المتوقع النظر فيها لاحقاً.

63 - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إن الانتقال إلى ميزانية سنوية لا يؤثر على الفترة الفاصلة بين الميزانيات فحسب، بل يؤثر أيضا على عرض وشكل الإيرادات والنفقات المتصلة بتحقيق أهداف المنظمة وأولوياتها على المدى القصير والمتوسط. وأعرب عن تقدير وفد بلده للجهود التي يبذلها الأمين العام لاقتراح ميزانية تحافظ على نظرة واقعية للاحتياجات، بما يتناسب مع طلبات الموارد. والهدف من ذلك هو الاستجابة للولايات الموضوعية للمنظمة بطريقة تتسم بالدينامية والاتساق والكفاءة على جميع المستويات.

64 - وأضاف قائلا إن وفد بلده، الذي يؤيد التعجيل بالإصلاحات الحالية من أجل إتاحة الفرصة لترسخ ثقافة الإدارة القائمة على النتائج، يدعو إلى أن تسود الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء إلى المنظمة. وتقدر المكسيك أيضا المكانة الممنوحة في الميزانية البرنامجية المقترحة لمبادرات التنمية المستدامة، بوصفها وسيلة للمساعدة على منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام الدائم. وهي ترى أنه يجب تخصيص موارد كافية للتمكين من إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية وتمويل البعثات السياسية الخاصة والآليات التي تعزز حقوق الإنسان.

65 - واختتم قائلا إن المكسيك تقدر توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة، إيمانا منها بأنها ستساعد على تحليل وصياغة ميزانية مسؤولة وواقعية ومتوازنة توفر للأمانة

العامة الوسائل اللازمة للوفاء بولايات المنظمة في الوقت المحدد، وعلى النحو المتوخى.

66 - **السيد تشوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يلاحظ زيادة العبء الذي تتحمله وفود الدول الأعضاء بسبب الحاجة إلى حضور المناقشات في اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق، ويود أن يشكر ممثلي الأمانة العامة واللجنة الاستشارية على ما قدموه من معلومات. غير أن لدى الاتحاد الروسي أسئلة جدية بشأن شكل ومضمون الميزانية البرنامجية المقترحة. فيجب عدم السماح بأي انتهاكات لمنهجية البرمجة أو الانضباط في الميزانية. وأشار إلى أن وفد بلده غير قادر على فهم المعايير التي أدت إلى انتقال بعض مبادرات الأمين العام من كونها تموَّل من التبرعات إلى تمويلها من الميزانية العادية. ويعتقد وفد بلده اعتقادا راسخا بأنه ينبغي توفير الاحتياجات من الموارد بشكل منفصل للولايات التي لم يتفق عليها، رهنا بإدراجها في الإطار الاستراتيجي من جانب لجنة البرنامج والتنسيق؛ ومن غير المقبول النظر في المقترحات دون موافقة لجنة البرنامج والتنسيق.

67 - وأعرب عن رغبة وفد بلده في التذكير بالرسالة المؤرخة 24 نيسان/أبريل 2019 الموجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي إلى الأمين العام بشأن موضوع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وفي إعادة التأكيد على عدم استعداده للمشاركة في صنع القرار بشأن تمويل البرامج إلا بعد الموافقة عليها.

68 - وأردف قائلا إن وفد بلده غير قادر على أن يفهم، استنادا إلى المنهجية القائمة، العلاقة بين المستوى العام للموارد المطلوبة ومستوى الاعتمادات التي وافقت عليها الجمعية العامة لفترة السنتين 2018-2019. ويود وفد بلده، شأنه شأن وفود أخرى، أن يشير إلى متطلبات قرار الجمعية العامة 266/72 ألف، وهو يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن الشكل الجديد للميزانية لا ييسر تحليل وثائق الميزانية ومناقشتها. فعلى وجه الخصوص، لم يخصَّص سوى قدر ضئيل من الاهتمام للاحتياجات المتعلقة بالهيكلية والشكل، التي ينبغي بموجبها تقديم معلومات عن الأهداف المتوقعة للمنظمة ومؤشرات الإنجاز والاستراتيجيات والولايات. ولسبب ما، فإن النتائج المتوقعة أقل بكثير مقارنة بمقترحات الميزانية السابقة. وهناك افتقار أيضا إلى المعلومات المتعلقة بتنفيذ توصيات وملاحظات هيئات الرقابة؛ حيث كانت تلك المعلومات في الماضي تورد في المرفقات.

69 - وأعرب عن استعداد وفد بلده للدخول في مناقشة بناءة بشأن تلك المسائل وغيرها، مع مراعاة أن اللجنة الخامسة تواجه عبء عمل لم يسبق له مثيل في دورتها الحالية. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي قد أعرب بالفعل عن استعداده للنظر في الوثائق المتصلة بالبرامج والوثائق المتصلة بالميزانية بالتوازي، ولكنه يود أن يؤكد أنه لا يمكن اعتماد الميزانية إلا بعد الموافقة على البرامج.

70 - **السيد عجيب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده، بعد استعراض تقرير الأمين العام الذي يتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة وتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة، يود، فيما يتعلق بما يسمى ''الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011''، أن يكرر تأكيد رفضه لإنشاء تلك الهيئة وتحفظه المطلق تجاه كل ما ورد بشأنها في تقريري الأمين العام واللجنة الاستشارية. وأكد عدم قبول حكومة بلده أو اعترافها بولاية الآلية وأنشطتها وأعمالها غير الشرعية، واعتراضها ورفضها الكاملين لمبدأ تمويل هذا الجهاز غير الشرعي من الميزانية العادية للمنظمة.

71 - وأضاف أن وفد بلده يود أن يؤكد من جديد ويوضح مجموعة من الحقائق السياسية والمبادئ القانونية التي تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، والتي تثبت بلا شك أن الآلية هي جهاز غير شرعي ولا صلاحية للجمعية العامة بإنشائه. فأولا، إن قرار الجمعية العامة 248/71، الذي اتخذ دون توافق في الآراء وأدى إلى إنشاء الآلية، شكل خرقا للمادة 12 من الميثاق، بالنظر إلى أن مجلس الأمن كان ولا يزال منخرطا بشكل كامل في ممارسة ولايته ومسؤولياته فيما يتعلق بالحالة في البلد. ولذلك فإن تدخل الجمعية العامة دون طلب من مجلس الأمن يشكل خرقا فاضحا ومعيبا للميثاق. وثانيا، تنص المواد 2 و 11 و 12 و 22 من الميثاق صراحة وبشكل لا لبس فيه على الولايات الممنوحة للجمعية العامة. ولا يرد فيها على الإطلاق أن للجمعية العامة ولاية إنشاء جهاز تحقيق أو جهاز قضائي - من النوع الذي يمثله ما يسمى بالآلية الدولية المحايدة المستقلة - لأي غرض من الأغراض. وسبب ذلك هو أن تلك السلطة منوطة حصريا بمجلس الأمن. وثالثا، لم تطلب حكومة الجمهورية العربية السورية أي مساعدة تقنية من الأمم المتحدة

لإنشاء الآلية؛ وقد أنشئت تلك الآلية دون التشاور أو التنسيق مع تلك الحكومة ودون الحصول على موافقتها. ورابعا، لا يمكن لحكومة الجمهورية العربية السورية أن تقبل بأن يتم جمع الأدلة خارج حدودها الوطنية من خلال جهاز غير قانوني أنشئ دون التشاور أو التنسيق مع تلك الحكومة، ودون توفر الحد الأدنى من الضمانات والمعايير المتعلقة بمصداقية العملية التي يجري من خلالها الحصول على الأدلة والحفاظ عليها – أو ما يعرف في القانون الجنائي باسم تسلسل العهدة. وخامسا، إن ولاية الآلية غير محددة لا بمكان ولا بزمان، ولا بأية قيود أو معايير تتسق مع الميثاق ومع قواعد العمل الراسخة في المنظمة. وسادسا، إن مخرجات أي عملية سياسية في الجمهورية العربية السورية ستقوم على تحقيق العدالة في إطار عملية وطنية يقودها السوريون أنفسهم من خلال المؤسسات القضائية والقانونية الوطنية. وأشار إلى أن حكومة الجمهورية العربية السورية، بالتنسيق الوثيق مع أصدقائها الروس والإيرانيين، وبالتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، نجحت في تشكيل اللجنة الدستورية التي أعلن عنها الأمين العام، والتي ستعمل بملكية وقيادة سورية بعيدا عن أي تدخل خارجي. ويجب على الأمم المتحدة أن تحافظ على الحياد والمصداقية في تيسير العملية وأن تنأى بنفسها عن الضغوط السياسية والمالية وممارسات الاستقطاب التي يتبعها بعض الدول الأعضاء في الترويج لما يسمى بالآلية الدولية المحايدة المستقلة.

72 – واسترسل قائلا إن وفد بلده يهيب بالدول الأعضاء أن تنأى بنفسها عن تلك الآلية غير القانونية، وأن تمتنع عن التعاون معها، وأن تتصدى لأي محاولات لتمويلها من الميزانية العادية للمنظمة، ولا سيما في ظل الخلافات الكبيرة وحالة عدم التوافق حيالها. وينبغي للدول الأعضاء ألا تسمح لمن يقفون وراء إنشاء ذلك الجهاز غير الشرعي بتوريط الأمم المتحدة في تمويله أو بالتخطيط لاختلاق سابقة غير قانونية تتلاعب بمبادئ القانون الدولي وتعتمد على مفاهيم خلافية لا تزال مثار جدل عميق. ويتمثل الخطر المترتب على القيام بخلاف ذلك في السماح باستخدام الآلية كقاعدة من قبل دول نافذة كلما أرادت للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واستهداف استقرارها من خلال مظلة الأمم المتحدة.

73 – **الأمين العام:** قال إنه يود أن يعرب عن عظيم امتنانه وتقديره لأعضاء اللجنة على التزامهم. ومثلما وضعوا رسالته في اعتبارهم، فإنه يود أن يؤكد لهم أنه قد وضع في اعتباره الرسالة التي عبروا عنها خلال المناقشات الحالية. وأشار إلى أنه وردت خلال تلك المناقشات تعليقات بشأن الحالات السابقة والحالية، وأعرب عن رغبته في التعليق بإيجاز على الحالة السابقة. فذكر أنه تولى مهامه بوصفه الأمين العام قبل ثلاث سنوات، في بداية كانون الثاني/يناير 2017. وفي الوقت الحالي، وجد نفسه ينفذ ميزانية تستند إلى خطة برنامجية تمت الموافقة عليها في نهاية عام 2016، كما جرت الموافقة على الحد الأقصى للميزانية في نهاية عام 2016. ولكونه يعلم أن جميع الدول الأعضاء لديها ميزانيات، فهو يشك في وجود أي مثال لمسؤول تنفيذي وطني يعمل في سياق تغير بالكامل، يشمل خطة برنامجية وميزانية وحدا أقصى للميزانية جرى اعتمادهم قبل ثلاث سنوات. وختم بالقول إنه يسلم بأنه يمكن إدخال تحسينات كثيرة، وفي الوقت نفسه إنه يحث ممثلي الدول الأعضاء على ألا يعتقدوا أن العودة إلى حالة غير معقولة ستحل المشاكل الراهنة.

البند 139 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة *(تابع)* (A/C.5/74/L.42)

مشروع القرار A/C.5/74/L.42: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

74 – *اعتمد مشروع القرار A/C.5/74/L.42.*

رفعت الجلسة الساعة 11:55.